عدتها وتعود بعد الوضع الى بقية وعليه النفقة في البقية دون مدة الحمل في الاصح
والله اعلم مسالة ـ واقل امكان الحيض له الاقراء للمبتدأة الحرة المطلقة في طهر
ثماني وعشرون يوما ولحظة وللامة اثنتان وثلاثون ولحظة في الاظهر والاصح
انه اللحظة الاخيرة في كل الصور لاستبانة القرء والثالث كامل من العدة فلا رجعة بهما
والله اعلم نقل ابن الصباغ بن تماضر مجلدات مسالة ـ تقدم وجوب المطلقة رجعية لاسعدد
به المهر والله اعلم ﴿ تجريد كتاب ـــــ الايلا هو لغة الحلف وكان
طلاقا في الجاهلية فغير الشرع حكمه وخصه بحلف زوج يصح على الامتناع من وطء
زوجته مطلقا او اكثر من اربعة اشهر وان كانت ستة تحلف به ويحلوف عليه ومدة
وصيغة وزوجان وشرطها تصور وطء من كل منهم وصحة طلاقا مسالة
مقتضى كلامه ان الايلاء حينئذ قال في تعليل ايلاء المجبوب فلم يبق عليه الا الامتناع
وهي مسالة يعز النقل فيها ولم يذكرها الرافعي وحده والذي انبهت عليها هو من ضايا
الرقايا للمركشي مسالة ـ لو حلف بالطلاق البايين في الايلاء فوطيء واستدام فلا
مهر وان اذا نزع ثم اولج عالمين بالتحريم وجب عليهما الحد ولا مهر وان جهلا
وجب المهر لواحد وان علم وجهلت او عجزت عن دفعه وجب المهر والمرجع انه
حد وان علمت وقدرت على دفعه وجهل فالمرجح انها تحد ولا مهر هو من التنبيه
وقال في شرح الروض لو قال ان وطيتك فانت طالق ثلاثا او فانت طالق
فهو ايلاء لان وقوع الطلاق بالوطء يمنع منه فله وطؤها وعليه النزع
بتغييب الحشفة في الفرج لوقوع الطلاق ثم ولا يمنع من الوطء بتعليق
الطلاق لانه يقع بالنكاح والنزع بعد الطلاق ترك للوطء وغير محرم لكونه
واجبا وظم كلام الاصحاب النزع عينا لكن صرح في الانوار بان الواجب النزع
او الرجعة فلو استدام الوطء ولو عالما بالتحريم فلا حد عليه لاباحة الوطء
ابتداء ولا مهر عليه لان وطئه وقع في النكاح وان نزع ثم اولج وهو اي المسالة
مفروضة في تعليق الطلاق الثلاث فان جهلا التحريم للاستدامة فوطيء
شبهة فلا حد وعليه المهر ويثبت النسب والعدة ثم الرجعة ان كانت رجعية وان
عناه قرنا فيلزمها الحد ولا مهر ولا نسب ولا عدة فان اكرهها على الوطء
او علم التحريم ودوامها فلها المهر ولا حد عليها بل عليه ولو علما ذلك دون وقدرت
على الدفع حدت ولا مهر لها اهـ كتاب ـــــ الظهار ماخوذ من
الظهر

الظهر لاصورته الاصلية ان يقول انت علي كظهر امي وخص الظهر كانه موضع الركوب والمراة
مركب الزوج وكان طلاقا في الجاهلية كالايلا فغير الشرع حكمه الى التحريم ما بعد العود
ولزوم الكفارة وحقيقته الشرعية تشبيه الزوج زوجته في الحرمة بمحرمة وان كانت
اربعة زوجات ومشبه به وصيغة وشرط في الزوج صحة طلاقه وشرط في المشبه به
كونه كل البدن محرما وجزء البعض محرم ينسب او رضاع او مصاهرة ثم ان كان
للزوج كبيسة واحدة من نسب ورضعة اسباء ولمسة وزوجة ابيه التي نكحها قبل
ولادته وشرط الصيغة لفظ يشعر به صريح كانت او اسك او بك ولو بدون
على ظهر امي او كجسمها او كيدها انتهى مسالة ـ كيفية النية في الظهار اذا تلفظ
بكناية ان ينوي بها الظهار امة التحريم حكاه عن ابن الصباغ في اركان الطلاق
واسقطه في الروضة هنا كثير من حنايا الزوايا كتاب ـــــ العدة
جمع عدة ماخوذة من العدد لاشتمالها عليه غالبا وهي مدة تتربص فيها المراة
لمعرفة براءة رحمها او للتعبد او لتفجعها على زوجها وشرعت صانة للانساب
وتحصينا لها من الاختلاط مسالة ـ عدة الطلاق حق للزوج وانما وجبت
صيانة لمايه الا ترى انها لا تجب قبل الدخول وعدة الوفاة حق لله تعالى الا
ترى انها تجب قبل الدخول ﴿ من حنايا الزوايا مسالة ـ في امراة قالت لم احض
وفي بطني جنين ميت من طلقني ثم بعد ساعة عادت وقالت حضت وليس في بطني
حمل فهل يحل نكاحها ووطؤها اجاب الشيخ زكريا يحل نكاحها والله اعلم
مسالة ـ لو صورة لا تنقضي العدة بالولادة وهي اذا علق بحمل فوضعت
فيقع الطلاق ولا تنقضي العدة لان الطلاق انما يقع بعد الولادة ﴿ مسالة
لا عبرة لنكاح زوجة المفقود تبين موته او طلاقه وان نقل الشافعي التعبير به
بل لكل بينة بعد ذلك ولد الوقسم ماله على ورثته بالطريقة المذكورة في الفرايض هي
من التصحيح مسالة ـ اذا مات وهي في عدة الطلاق الرجعي سقطت عنها عدة الطلاق
الرجعي وانتقلت الى عدة الوفاة حتى يلزمها الاحداد ويجب لها نفقة بخلاف
البايين قاله المحاملي مسالة ـ امراة تعتد باربع عدد فصور تها اذا كانت امة
رقيقة فطلقها زوجها طلاقا رجعيا وهي من ذوات الاشهر حرة في اثناء
الاشهر مجاضة فتنتقل الى قراين فهي في القرين فصعت فتنتقل الى ثلاثة
اقراء فهي فيها وزوجها مات فتنتقل الى عدة الوفاة اربعة اشهر وعشرة ايام

Copyright © University